واقع السياسات العمومية المنتهجة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحسين أدائه

لخضاري نجاة *

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عين تيموشنت (الجزائر)

The Reality of Public Policies in Algeria for Developing and Improving the Agricultural Sector

Lakhdari nadjet[1]

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences at Aïn Témouchent University (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/10/23؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/12/29؛ **تاريخ القبول**:2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات العمومية المنتهجة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحسين أدائه، من خلال تحليل مدى تأثير هذه السياسات على التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن السياسات العمومية الموجهة للقطاع الفلاحي قد حققت بعض التقدم في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين البنية التحتية الريفية. ومع ذلك، ما زال القطاع يواجه تحديات كبيرة مثل ندرة المياه، ضعف استخدام التكنولوجيا، ونقص التمويل. هذه التحديات تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للقطاع، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية :السياسات الفلاحية، تطوير القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of public policies in Algeria aimed at developing the agricultural sector and improving its performance by analyzing the impact of these policies on economic development. The study found that the public policies targeting the agricultural sector have made some progress in enhancing agricultural production and improving rural infrastructure. However, the sector still faces significant challenges such as water scarcity, limited use of technology, and lack of funding. These challenges negatively affect the sector's economic performance, highlighting the need for increased investment and public-private partnerships to ensure sustainable development and achieve strategic goals.

Keywords: agricultural policies, agricultural sector development, economic development, Algeria.

* **المؤلف المرسل: لخضاري نجاة** **الإيميل: authorC@mail.com** .

I- تمهيد:

يرى العديد من الباحثين أن السياسات الفلاحية هي أساس تطور الدول النامية، وبشكل خاص تلك التي تمتلك إمكانيات مادية، مالية، بشرية، وطبيعية على غرار الجزائر. وهو ما أكده البنك الدولي في تقرير التنمية لسنة 2008، حيث ذكر أن السياسات الفلاحية كانت بذرة الأساس للثروة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، كما أن السياسات الفلاحية في الصين، هولندا، وفيتنام تعتبر مبشرة وعاملاً رئيسيًا لنشوء الصناعة في تلك البلدان.

تعتبر السياسات الفلاحية حسب خبراء الاقتصاد من بين أهم السياسات إلى جانب السياسات السياحية، الطاقوية، التعدينية، وغيرها، والتي تشكل منفذاً هاماً للجزائر للتخلي عن صفة الدولة الريعية ولتجنب استدامة تمويل الخزينة العمومية كنتيجة للتقلبات التي يعرفها سوق المحروقات من حين لآخر. وهذا خصوصاً في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر بفعل الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 إلى يومنا هذا، وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في مداخيلها، وما يمكن أن ينجر عن هذا الوضع من تبعات اجتماعية وأمنية سلبية وخطيرة.

تمثل السياسات الفلاحية المتطورة والمنتجة المسؤول الرئيس عن ضمان الأمن الغذائي في الجزائر، فهي تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي. كما تعد دافعاً رئيساً لنمو السياسات الأخرى، حيث تشكل أساساً لقطاع الصناعة من خلال توفير المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، وأيضاً قطاع التجارة الخارجية الذي يروج للمنتجات سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، مما يساهم في تحصيل العملة الصعبة. اليوم، تعتبر السياسات الفلاحية حساسة في الجزائر، خاصة في ظل التحولات التي تعرفها الأسواق الدولية للغذاء من سياسات الاحتكار، غلاء الأسعار، استخدامها كسلعة، واستعمالها في إنتاج الوقود الحيوي، وما يمكن أن يرافقها من خطر لتعطل الإمدادات الغذائية القادمة من التجارة الخارجية.

كذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين مستوى مساهمة سياساتها الفلاحية في التنمية الاقتصادية، والذي يتضح من خلال تتبع وتقييم المؤشرات المعبرة عن أدائها الاقتصادي على مر الزمن، وتحليل ما يواجهه من معيقات، وكذا من خلال مقارنة أوضاعه بدول مشابهة لها. سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية تقييم الأداء السياسات الفلاحية في الجزائر بالاعتماد على مناقشة منظومة من المعايير والمؤشرات المختارة المعبرة عن ذلك، ومن هنا، تبرز إشكالية الدراسة والتي يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية: ما هو واقع أداء السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر؟

أهداف البحث:

نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقديم تقييم موضوعي للسياسات الفلاحية في الجزائر.
- تسليط الضوء على السياسات الفلاحية الجزائري ودورها في التنمية الاقتصادية.
- محاولة استنباط بعض الاقتراحات التي من شأنها تحسين أداء السياسات الفلاحية في الجزائر.

1. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي من العناصر الحيوية في الاقتصاد الجزائري، نظرا لدوره البارز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما يساهم القطاع الفلاحي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص العمل، ويؤمن احتياجات السكان الغذائية. إضافة فهو يلعب دورا أساسيا أيضا في تطوير الصناعات الغذائية من خلال توفير المواد الأولية، ويساعد على تقليص فاتورة الواردات التي تتجاوز 6 مليارات دولار أمريكي، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. (معزوزي و بن خزناجي، 2023، صفحة 198)

أ- مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

في إطار سعي الدولة الجزائرية لتنويع مواردها الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، تبرز أهمية القطاع الفلاحي بفضل الإمكانات والمقومات الطبيعية والبشرية المتاحة. وفيما يلي استعراض لأهم هذه المقومات (بوعقل و مباركي، 2017):

- المقومات الطبيعية:

- **الأراضي الزراعية** :تقدر المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر بـ2,381,741 كيلومتر مربع، وتنقسم إلى:

  - ✓ **المساحة الزراعية الإجمالية** :تقدر بـ(43) مليون هكتار، تمثل 18% من المساحة الإجمالية.
  - ✓ **المساحة الزراعية المستعملة** :تبلغ (8.5) مليون هكتار، أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.
  - ✓ **المراعي** :تمتد على مساحة قدرها (32.91) مليون هكتار، وتمثل 13% من المساحة الإجمالية.
  - ✓ **الأراضي الزراعية غير المنتجة** :تشمل المباني، الساحات، المزارع، المسارات، القنوات، والوديان، وتقدر بـ (2,036,089) هكتار، أي ما نسبته 4.7% من المساحة الإجمالية.

- **الموارد المائية** :تنقسم الموارد المائية إلى ثلاثة مصادر رئيسة:

  - ✓ **الموارد المطرية** :يقدر المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بـ(12.5) مليار متر مكعب، تركز في القسم الشمالي بنسبة 90%، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 10%، في حين أن كمية مياه الأمطار في منطقة الصحراء الجزائرية تكاد تكون معدومة.
  - ✓ **المياه الجوفية** :تقدر القابلة للاستغلال بـ (7) مليار متر مكعب سنويًا، موزعة بين الشمال (2 مليار متر مكعب) والجنوب (5 مليار متر مكعب). تحتوي الجزائر على حوالي 147 طبقة مائية و23 ألف بئر عميق و60 ألف بئر صغير، إضافة إلى 90 ألف ينبوع.
  - ✓ **المياه السطحية** :يقدر حجم الموارد المائية السطحية بين (9.8) مليار و (13.5) مليار متر مكعب سنويًا، تتوزع بين الأحواض والسدود والأنهار. تحتوي الأحواض المتوسطية على 11.1 مليار متر مكعب، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار متر مكعب، وأحواض الصحراء على 0.6 مليار متر مكعب.

- ✓ **المياه المعالجة** :تتوفر الجزائر على 200 نظام لتصفية المياه المستعملة، تقوم بتطهير 500 مليون متر مكعب سنويًا، مع إعادة استعمال 50 مليون متر مكعب منها في الفلاحة، أي بنسبة 10%. تهدف الجزائر إلى استخدام 2 مليار متر مكعب سنويا في سقي مساحة تصل إلى 400 ألف هكتار بحلول عام 2030.

– **المورد البشري** :يعد العنصر البشري المؤهل من العوامل الرئيسية في تطوير الفلاحة. الجزائر تمتلك طاقات بشرية هائلة، حيث يعيش أكثر من 11 مليون شخص في الريف، ما يمثل 26% من مجموع السكان، و70% منهم دون سن 30 عامًا. رغم ذلك، لا يزال قطاع الفلاحة يستقطب نسبة ضئيلة من اليد العاملة بسبب الهجرة من الريف إلى المدن بحثًا عن حياة أفضل، وزيادة الاعتماد على الفلاحة الموسمية والتذبذب، ما يجعل الكثير من الشباب يعزفون عنها.

2. السياسة الفلاحية في الجزائر

تتجسد السياسات الفلاحية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تعتمدها السلطات العامة في الدولة، ويشارك فيها بعض الهيئات الخاصة بهدف تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما تهدف إلى تعزيز زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، والعمل على تقليص الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وتأتي السياسات الفلاحية من حيث أهدافها وأساليبها ومحتواها كنتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الفلاحي، كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية والفترات التنموية المختلفة (جعفري و عدالة، 2018، صفحة 100).

منذ الاستقلال، اعتمدت الجزائر عدة سياسات فلاحية، حيث كان الهدف الأساسي المشترك لها هو تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الريفية. تأخذ هذه السياسات في اعتبارها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقدرات المالية والبشرية المتاحة عند تنفيذها. وتعد دراسة مراحل تطور القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال أمراً أساسياً لفهم المسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الفلاحية في بداية الألفية الثالثة. حيث تجلت هذه السياسات في عدة مراحل: التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، وأخيراً المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، وذلك خلال فترة الاقتصاد الموجه (قبل 1990).

أ- النظام الاشتراكي:

– سياسة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال، واجهت الحكومة الجزائرية العديد من التحديات الكبيرة، حيث خرجت البلاد من مرحلة احتلال أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي. فقد دُمِّر القطاع الزراعي نتيجة لتفكيك منهجي لهياكل الإنتاج، وعلى رأسها الأراضي، من خلال تغيير طبيعتها العقارية وملكيتها. هذا الوضع أدى إلى ظهور قطاعين زراعيين: أحدهما تجاري عصري موجه نحو التصدير، والآخر تقليدي متخلف بعيد عن الأساليب الحديثة في الاستغلال.

رافق هذه الأوضاع هجرة نحو مليون مستوطن إلى فرنسا، تاركين خلفهم مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم. حاول الجزائريون سد هذا الفراغ بالوسائل المتاحة لديهم، والتي كانت محدودة، خاصة وأن أغلب السكان الجزائريين كانوا يقيمون في الأرياف ويعانون من الأمية. كما أن المستوطنين أخذوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، بما في ذلك التحويلات غير البنكية. استجابت الدولة لهذه الظروف بإعلان أملاك المستوطنين "أملاك دون مالك"، وأصدرت الحكومة الجزائرية في مارس 1963 المراسيم المؤسسة المنظمة لنظام التسيير الذاتي. (بوكريطة، 2022، صفحة 112)

يعد "التسيير الذاتي" نظامًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا يهدف إلى تحقيق الاشتراكية من خلال تمكين العمال من إدارة وحداتهم الإنتاجية بشكل مباشر. يشمل هذا النظام مشاركة العمال المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية، واهتمامهم بأرباحهم، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأرباح لمصلحة المجموعة الوطنية وإخضاع مخططات التنمية لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية. يقوم التسيير الذاتي على ثلاثة مبادئ أساسية (تمار، 2016، صفحة 110):

1. الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية ضمن إطار الأهداف العامة للخطة.
2. الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يديرها العمال وفق اللوائح التي تحددها الدولة.
3. حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم حصة المجموعة الوطنية.

ظهر أول مرسوم قانوني ينظم تطبيق نظام التسيير الذاتي في 22 مارس 1963. استندت هذه القرارات إلى مخرجات مؤتمر طرابلس الذي أكد على أهمية القطاع الزراعي وركز على ثلاثة أهداف رئيسية:

- الإصلاح الزراعي.
- استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.
- الحفاظ على ثمرات الأراضي الزراعية.

تم إعلان المزارع "دون مالك" وتحولت إلى مزارع يديرها العمال من خلال انتخاب لجان التسيير. كانت المزارع المسيرة ذاتيًا تحت إشراف مدير تعينه الدولة ورئيس لجنة تسيير ينتخب من قبل العمال الدائمين في المزرعة. أنشأت الدولة أيضًا ديوانًا وطنيًا للإصلاح الزراعي في عام 1963، الذي تولى إدارة المزارع عبر تعيين مكلفين بالإدارة ومسؤولين عن الاستغلال. كان الديوان الوطني للإصلاح الزراعي يمد المزارع بكل ما تحتاجه من مدخلات إنتاج ويشرف على توزيع المحاصيل، لكنه عانى من مشاكل عدة، منها غياب الحسابات الدقيقة لكل مزرعة، وعدم كفاية وسائل التخطيط والتسيير، وتحويل نظام السلف إلى أجور، مما أدى إلى ظهور بيروقراطية قوية في تسيير المزارع. كل ذلك أسهم في انخفاض إنتاجية العمل وركود الإنتاج الزراعي، مع وجود نقص في السياسة الواضحة لاختيار المحاصيل المناسبة.

- **الثورة الزراعية**

في مرحلة التسيير الاشتراكي، المعروفة بـ"الثورة الزراعية"، تبنت الدولة الجزائرية النظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه سعيا لتحقيق تنمية سريعة مبنية على مبدأ العدالة الاجتماعية. كان الهدف من هذه المرحلة هو إعادة هيكلة القطاع الزراعي بناءً على التجارب

الناجحة التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية مثل بيرو وشيلي والبرازيل، والتي ساهمت في تغيير المنظومة السوسيو-اقتصادية في المناطق الريفية. (حاوشين، 2014، صفحة 104)

بموجب الأمر رقم 73-71 الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1971، بدأت الدولة في تنفيذ الثورة الزراعية التي كانت شعارها "الأرض لمن يستغلها". وتمت عملية تأميم الأراضي التي كانت غير مستغلة من قبل مالكيها، وكذلك تلك المملوكة للأفراد الغائبين عنها. شملت الثورة الزراعية مساحة قدرها (1,141,000) هكتار، وتم توزيعها على حوالي (90,000) مزارع. بذلك، أصبحت الدولة المالكة لنوعين من الأراضي الزراعية (بوكريطة، 2022، صفحة 114):

1. الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لدواوين التسيير الذاتي السابقة التابعة للمستعمر الفرنسي.
2. الأراضي الزراعية المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي كانت ملكًا للجزائريين.

مرت الثورة الزراعية بمرحلتين رئيسيتين في تنفيذها:

1. **المرحلة الأولى (1972-1973)** :تم خلالها استرجاع أراضي القطاع العام التابعة للبلاد، والتي كانت تحت إدارة الدواوين، وتعميم هذا الإجراء خلال هذه الفترة.
2. **المرحلة الثانية (1974-1975)** :تركزت في تأميم الأراضي ذات الملكية الخاصة التي تعود لكبار الملاك والغائبين عن أراضيهم، حيث تم تعميم هذا الإجراء خلال هذه الفترة أيضاً.

خلال هاتين المرحلتين، تم إنشاء العديد من التعاونيات، حيث تأسست حوالي (4,862) تعاونية، بما في ذلك (3,276) تعاونية تربية حيوانات(CAPRA) ، و680 مجموعة ذات طابع جماعي(GMV) ، و (106) مجموعة ذات طابع اقتصادي (GEP).وقد امتدت مساحات الأراضي التي كانت تدار بواسطة هذه التعاونيات إلى حوالي (8,868,955) هكتار. وكانت هذه التعاونيات، وكذلك شبه التعاونيات، تُدار من قبل أفراد، إما كمستثمرين مباشرين أو قدامى المجاهدين، الذين كان لهم حق استغلال الممتلكات العقارية وغير العقارية لأغراض زراعية.

ب-مرحلة اقتصاد السوق:

بعد فشل التسيير المركزي في النظام الاشتراكي، بدأت الجزائر في مرحلة تصحيح المسار الاقتصادي عبر التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك تلبية لشروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتصحيح الهيكلي. شهد القطاع الفلاحي تغييرات ملحوظة في التوزيعات العقارية بهدف إنعاش التنمية الفلاحية، وقد شهدت مرحلتين هما (بلورغي، 2023، الصفحات 106-105):

- **إعادة هيكلة القطاع الفلاحي**

في ظل فشل الثورة الزراعية في الجزائر في تحديث القطاع الفلاحي وتلبية احتياجات السكان الغذائية، تم اتخاذ قرارات هامة لإعادة هيكلة القطاع. جاءت هذه الإصلاحات بهدف تحسين الأداء والنهوض بالقطاع، ومن أبرز إجراءات إعادة الهيكلة:

1. **استقلالية التسيير** :تم تبني مبدأ استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيًا، وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية، مع العمل على تطهيرها من السلبيات السابقة.

2. **إعادة تحديد أراضي العقار** :شملت العملية إعادة تحديد أراضي الوحدات الفلاحية، بما في ذلك المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.
3. **استصلاح الموارد الوطنية الزراعية** :تم العمل على استصلاح الموارد الزراعية الوطنية وتحسين الوسط الريفي.

نتج عن هذه الإجراءات ظهور "المزارع الفلاحية الاشتراكية"، وهي وحدات فلاحية نشأت من إعادة هيكلة المزارع. تضمنت هذه المرحلة إنشاء 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمساحة إجمالية قدرها 2.83 مليون هكتار. رغم الجهود المبذولة، واجهت هذه المرحلة عدة مشاكل، منها نقص الكفاءات الإدارية، عزوف الشباب عن النشاط الفلاحي، والعجز المالي المزمن للقطاع.

- **مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية**

مع تزايد السلبيات الناتجة عن إعادة هيكلة القطاع الزراعي، مثل ضعف الإنتاج وسوء التسيير، وأزمة المالية العامة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كانت هناك حاجة ملحة لإصلاحات جديدة. تم تجسيد ذلك من خلال القانون رقم 87-19 الصادر في 12 أغسطس 1987، والذي نص على:

1. **تنازل الدولة عن الحقوق العينية** :نقل ملكية المزارع إلى المنتجين الفلاحيين عبر توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية.
2. **الاستغلال الكامل للأراضي** :منح الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في إدارة عملهم، وربط الأجر بالنتائج الفعلية للعمل.

تمت إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية، مما أسفر عن إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، وصلت إلى نحو 47506 مستثمرة بحلول عام 1993. تم تقليص دور الدولة ليقتصر على التوجيه العام للأنشطة الزراعية، وتحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية، والتحفيز على التنمية، وإعطاء التمويل مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. تم أيضًا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص في سياسة التمويل الفلاحي، مما أدى إلى توقف الخزينة العامة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي.

3. مؤشرات أداء القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2018):

تعكس المؤشرات الاقتصادية في الجزائر جهود الدولة في تعزيز قطاع الفلاحة والتحديات التي يواجهها، وفيما يلي تفاصيل أداء القطاع الفلاحي بناء على المؤشرات المختلفة للفترة من (2000 إلى 2018) (معقال، 2021، الصفحات 45-52):

- **الاعتمادات المالية العامة المخصصة للقطاع الفلاحي**

لقد شهدت الاعتمادات المالية العامة المخصصة للقطاع الفلاحي زيادة ملحوظة من بداية الألفية الثالثة، حيث وصلت إلى ذروتها في عام 2007 بقيمة 397.8 مليار دج، وهو ما يمثل حوالي 16.3% من إجمالي الاستثمارات العمومية. ولكن بعد عام 2007، بدأت الاعتمادات في التذبذب والانخفاض بشكل ملحوظ، حيث سجلت أدنى مستوى لها في عام 2017 بقيمة 101 مليار دج. يعود تذبذب هذه الاعتمادات إلى تأثير تراجع أسعار النفط على إيرادات الميزانية العمومية، مما أجبر الحكومة على تقليص الاستثمار في قطاع الفلاحة لصالح مشاريع أخرى ذات أولوية.

- **تطور الميزان التجاري الفلاحي**

يعكس الميزان التجاري الفلاحي وضعية القطاع بشكل دقيق، حيث يظهر أن الجزائر تسجل عجزاً دائماً في الميزان التجاري الفلاحي منذ عام 2000 حتى 2018. هذا العجز في تزايد مستمر، مع تسجيل عجز متوسط للفترة (2011-2018) يصل إلى أكثر من 10 مليار دولار أمريكي. نسبة تغطية الصادرات للواردات الفلاحية منخفضة للغاية، حيث بلغت 2.46% كمتوسط خلال نفس الفترة. هذا يشير إلى ضعف الصادرات الفلاحية مقارنة بالواردات الضخمة، والتي تشكل معظمها من السلع الغذائية

- **تطور الميزان التجاري الغذائي**

سجل الميزان التجاري الغذائي في الجزائر عجزاً كبيراً ومستداماً خلال الفترة (2000-2018)، حيث ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من (2.578) مليار دولار في عام 2000 إلى 8.457 مليار دولار في عام 2008، ثم استمرت في الارتفاع حتى تجاوزت 9 مليار دولار في الفترة الأخيرة. في المقابل، ظلت صادرات الجزائر الغذائية ضعيفة جداً، مما أسهم في العجز الكبير في الميزان التجاري الغذائي، بلغت نسبة تغطية صادرات الجزائر الغذائية للواردات أقل من 3% في أفضل حالاتها، مما يعكس اعتماد الجزائر الكبير على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي.

- **مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي**

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منخفضة نسبياً، حيث تقدر بـ9.41% كمتوسط للفترة (2000-2018). سجلت نسبة المساهمة أدنى مستوى لها في عام 2008 عند 6.58% بسبب التأثيرات المناخية السلبية، بينما بلغت أعلى مستوى لها في عام 2016 عند 12.29%. إن انخفاض نسبة مساهمة القطاع الفلاحي يمكن أن يُعزى إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي يهيمن على الاقتصاد الجزائري.

- **مساهمة الفلاحة في العمالة**

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين وضع القطاع الفلاحي وجذب العمالة إليه، فإن نسبة مساهمة الفلاحة في العمالة الإجمالية بقيت منخفضة نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى. فقد تراجعت هذه النسبة من 22.04% في عام 2000 إلى 9.30% في عام 2018. على الرغم من المبادرات الحكومية لدعم المشاريع الفلاحية وتسهيل الحصول على القروض، فإن القطاع الفلاحي لا يزال يعاني من ضعف في جذب العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل الصناعة والبناء والأشغال العمومية.

ومنه نستنتج أنه تواجه الجزائر تحديات كبيرة في قطاع الفلاحة تشمل ضعف الاستثمار، ارتفاع العجز في الميزان التجاري الفلاحي والغذائي، وتراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. تحتاج السياسات المستقبلية إلى التركيز على تحسين الإنتاجية الفلاحية، تعزيز الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية لتخفيف الضغط على العملة الصعبة.

4. **مساهمة السياسات الفلاحية في التنمية الاقتصادية:**

تعتبر السياسات الفلاحية من العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تتجلى مساهماتها في عدة أوجه تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني. تتمثل هذه المساهمات فيما يلي (العمراوي، 2019، صفحة 255):

- ✓ **توفير الاحتياجات الغذائية للسكان** :تسعى السياسات الفلاحية إلى زيادة الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل الحديثة والابتكار، مما يساهم في تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية. يشمل ذلك التوسع الرأسي (زيادة الإنتاجية في نفس الرقعة الزراعية) والتوسع الأفقي (زيادة المساحات المزروعة). يلعب القطاع الفلاحي دورًا حيويًا في تلبية احتياجات السكان الغذائية، مما يجعله أساسياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ومواجهة الزيادة السكانية؛
- ✓ **توفير الموارد النقدية** :تسهم السياسات الفلاحية في تعزيز الصادرات الزراعية، خاصة في الدول النامية التي تمتلك ميزات نسبية في إنتاج محاصيل معينة مثل الحبوب والتمور والفواكه. عبر التوسع في إنتاج هذه المحاصيل وتوجيهها للتصدير، تُعزز السياسات الفلاحية من تدفق الموارد النقدية إلى الاقتصاد الوطني، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ **توفير فرص العمل** :يلعب القطاع الزراعي دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل، مما يسهم في تحسين الدخل والظروف المعيشية للعاملين. تزداد أهمية هذا الدور عندما تكون العمالة الزراعية مدربة ولديها معرفة بتقنيات الزراعة الحديثة، حيث يُسهم ذلك في تعزيز الكفاءة والإنتاجية؛
- ✓ **تموين الصناعة بالمواد الأولية** :تُعد المحاصيل الزراعية من المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات التحويلية، خاصة في الصناعات الغذائية. تسهم السياسات الفلاحية في توفير المواد الأولية الضرورية لهذه الصناعات، مما يعزز من نمو وتطوير القطاع الصناعي المحلي ويؤدي إلى تطوير الصناعات التحويلية؛
- ✓ **مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال** :تسهم السياسات الفلاحية في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى خفض أسعار المواد الغذائية وزيادة الأجور الحقيقية. هذا يُفضي إلى زيادة المدخرات التي يمكن توجيهها لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. تُعتبر هذه العملية جزءاً من استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة التي تعتمد على التكامل بين مختلف القطاعات؛

باختصار، تلعب السياسات الفلاحية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الإنتاجية، تلبية احتياجات السوق، دعم الصادرات، توفير فرص العمل، وتمويل الصناعات، ومنه يعد تطوير السياسات الفلاحية وتحسين أدائها أساسيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في البلاد.

II – خاتمة

في ضوء التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها الجزائر، أصبح القطاع الفلاحي محط اهتمام متزايد كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي. لقد سعت السياسات العمومية المنتهجة في السنوات الأخيرة إلى تعزيز هذا القطاع من خلال تقديم الدعم المالي، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات. ومع ذلك، فإن تحليل واقع هذه السياسات يكشف عن مجموعة من النجاحات والتحديات التي تستدعي مزيداً من التدقيق والتطوير.

تسعى السياسات العمومية في الجزائر إلى تعزيز التنمية في القطاع الفلاحي وتحسين أدائه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي. ومن أبرز الجوانب التي تركز عليها هذه السياسات:

1. **تحسين البنية التحتية** :تسعى السياسات إلى تحسين البنية التحتية الريفية، بما في ذلك تطوير شبكات الري والصرف، وبناء الطرق المؤدية إلى المناطق الزراعية. هذا التحسين يهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق وتحسين الإنتاجية الزراعية.
2. **تشجيع الاستثمارات** :هناك جهود لزيادة الاستثمارات في القطاع الفلاحي من خلال تقديم حوافز للمستثمرين، ودعم المشاريع الزراعية الجديدة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية الزراعية.
3. **توفير الدعم المالي** :تعمل السياسات على توفير التمويل اللازم للمزارعين، سواء من خلال القروض الميسرة أو المنح، لدعم تطوير التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين جودة المحاصيل.
4. **نقل التكنولوجيا** :تسعى السياسات إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مثل أنظمة الري الذكية، والتقنيات الحديثة في زراعة المحاصيل، من خلال برامج التدريب والبحث والتطوير.
5. **التصدي للتحديات** :تواجه السياسات العمومية تحديات كبيرة مثل ندرة المياه، التي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي. تسعى السياسات إلى تطوير حلول مبتكرة لمواجهة هذه المشكلات، مثل تحسين تقنيات الري وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

في النهاية، تسعى السياسات العمومية في الجزائر إلى تعزيز تطوير القطاع الفلاحي من خلال تحسين البنية التحتية، تشجيع الاستثمارات، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي. ومع ذلك، تواجه هذه السياسات تحديات كبيرة تتطلب حلولاً مبتكرة وتعاوناً بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين أداء القطاع الفلاحي في الجزائر.

وعليه فإن تحسين أداء القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. إن تعزيز استدامة السياسات العمومية من خلال التقييم المستمر والمرونة في الاستجابة للتحديات الجديدة سيساهم في تحقيق الأهداف المرجوة، ويضمن تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر.

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، فإن مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت محدودة بسبب العديد من المعوقات التي تعوق نموه وتطوره. لتحسين أداء القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم معالجة هذه المعوقات من خلال تحسين التمويل، تعزيز التكنولوجيا، وتطوير السياسات الزراعية التي تدعم تنوع الإنتاج وتعزز الاستدامة البيئية.

الإحالات والمراجع :

المقالات:

1. ابتسام حاوشين. (2014). السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 03*(02)، 100-121.
2. إدريس معزوزي، و أمينة بن خزناجي. (2023). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 06*(02)، 191-208.
3. توفيق تمار. (2016). التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000/2014. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. جامعة محمد بوضياف مسيلة.
4. جمال جعفري، و العجال عدالة. (2018). مبادارات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2005). *مجلة دفاتر اقتصادية، 10*(02)، 98-119.
5. سليم العمراوي. (2019). انعكاس سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019°-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06*(03)، 247-266.
6. عبد القادر بوكريطة. (2022). السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*، *05*(04)، 107-123.
7. مصطفى بوعقل، و سمرة مباركي. (2017). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية. *مجلة التنمية الاقتصادية*(04)، 87-106.
8. نسيبة معقال. (2021). القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة (2000-2018). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 07*(03)، 42-64.

الأطروحات

1. نادية بلورغي. (2023). إعادة هيكلة السياسات الفلاحية في الجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2010). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محند خيضر بسكرة